# الجزائر في ظل اقتصاد المعرفة "رؤية تشخيصية"

د. عماري سمير

الجزائر في ظل إقتصاد المعرفة "رؤية تشخيصية"

**د. عماري سمير**

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة/ الجزائر

***ammarisamir@gmail.com***

**ملخص**

تناقش هذه الورقة البحثية أحد أهم المواضيع المعاصرة ألاّ وهو موضوع " اقتصاد المعرفة في الجزائر"، وذلك من خلال تقديم عرض تشخيصي لأهم التحديات التي تواجهها هذه الأخيرة في ظل اقتصاد المعرفة، حيث تتكون هذه الورقة البحثية من محورين أساسيين، تطرق المحور الأول إلى الإطار النظري لاقتصاد المعرفة من حيث: المفهوم، الخصائص، الأهمية، أما المحور الثاني فتناول اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة من خلال التركيز على مجموعة من العناصر أهمها أهمية اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة والمعوقات التي تواجهها في هذا الخصوص، بالإضافة إلى إبراز أهم السبل والآليات التي تسمح لها بالاندماج في اقتصاد المعرفة. كما تضمنت الورقة البحثية عددا من التوصيات.

**الكلمات المفتاحية**: المعرفة، اقتصاد المعرفة.

**Abstract**

This paper discusses research and one of the most important contemporary themes is the theme of "knowledge economy in Algeria", through the offer of a diagnostic of the most important challenges facing the latter under the knowledge economy, where the present paper is composed of research essential axs, the first axis to the conceptual framework of the knowledge economy in terms of: concept, characteristics, important, the second axis addressed the integration of Algeria in the knowledge economy through the focus on a set of elements, the most important of which is the importance of the integration of Algeria in the knowledge economy and the constraints faced in this regard, as well as to highlight the most important ways and mechanisms that allow it to be incorporated in the knowledge economy. It also included research paper a number of recommendations.

**Key words**: Knowledge, Knowledge Economy

**مقدمة:**

في ظل اقتصاد المعرفة وما واكبه من تغيرات في بعض اقتصاديات الدول، نجد أن الاقتصاد الجزائري مازال مرتبط بأسعار النفط وليس هناك بنية تحتية ولا استثمارات ولا قوانين تواكب التطور التكنولوجي، حيث أنه لم يستعد بعد للدخول في زمرة مجتمعات المعرفة، رغم أن صناعة المعرفة قد تطورت في بعض دول العالم الى حد ما. إن هذه الظروف تعكس لنا الخلل الاقتصادي الشديد التي تعاني منه الجزائر، والمتثمل في انخفاض القدرات الإنتاجية وعدم الاستقرار في معدل النمو الاقتصادي وارتفاع نسبة التضخم من سنة الى أخرى، وغيرها من إفرازات العولمة؛ وهو ما خلق ضغوطاً متزايدة على الجزائر من أجل اللحاق بالركب الحضاري المتعولم لمواكبة التطورات العالمية الحديثة في مجال المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك في سبيل الاندماج في الإقتصاد الجديد الذي أصبحت فيه المعرفة المورد الاقتصادي الرئيس.

واستناداً إلى ما تقدم، جاءت هذه الورقة البحثية لتسلط الضوء على أهم التحديات التي تواجهها الجزائر في ظل اقتصاد المعرفة. وذلك من خلال الاعتماد على الهيكلة التالية:

**المحور الأول: الإطار النظري لاقتصاد المعرفة**

**المحور الثاني: اقتصاد المعرفة في الجزائر**

# الجزائر في ظل اقتصاد المعرفة "رؤية تشخيصية"

**د. عماري سمير**

## المحور الأول: الإطار النظري لاقتصاد المعرفة

يشير العديد من الباحثين في مجال المعرفة إلى أن هناك اقتصاد جديد يتطور بسرعة وعلى نطاق واسع، وهذا الاقتصاد أطلقت عليه تسميات عديدة مثل اقتصاد الانترنت، الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الافتراضي، الاقتصاد الالكتروني، الاقتصاد الشبكي، اقتصاد اللاملموسات، اقتصاد الخبرة، وكل هذه التسميات إنما تشير إلى اقتصاد المعرفة الذي سيكون موضوعنا من خلال هذه المحور.

### أولا: ماهية اقتصاد المعرفة

لا يوجد تعريف واحد لاقتصاد المعرفة متفق عليه بين الباحثين، وانما هناك تعاريف عديدة نذكر منها ما يلي:

عرف ***باركين*** ***(M.Parken)*** إقتصاد المعرفة بأنه: " دراسة وفهم عملية تراكم المعرفة وحوافز الأفراد لاكتشاف وتعلم المعرفة، والحصول على ما يعرفه الآخرون"[1].

وعرفته ***مؤتمن*** بأنه: " الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة وتوظيفها، وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدام العقل البشري كرأس للمال وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة"[2].

أما ***نجم*** فيعرف اقتصاد المعرفة في سياق المفهوم الواسع للمعرفة (المتضمن للمعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها، والمعرفة الضمنية التي يمثلها الأفراد بخبراتهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم السياقية). بأنه: " الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة (الإنشاء، التحسين، التقاسم، والتعلم، التطبيق والاستخدام للمعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية واللاملموسة ووفق خصائص وقواعد جديد"[3].

أما **التقرير الإستراتيجي العربي(2002)**: فيعرفه بأنه:" اقتصاد حديث فرض طائفة جديدة من ألوان النشاطات المرتبطة بالمعرفة والتكنولوجيا والمعلومات ومن أهم ملامحه التجارة الإلكترونية التي تشير إلى التعاملات التجارية التي تتم عن طريق الأنترنيت"[4].

من جملة التعاريف السابقة يمكننا القول بأن **إقتصاد المعرفة هو**: ذلك الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة، والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها وابتكارها، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، وذلك من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة.

### ثانيا: خصائص اقتصاد المعرفة وسماته

أوجز ***روبرت غرانت*** ***( Rober M. Grant)*** خصائص اقتصاد المعرفة فيما يلي:[5]

- العامل الرئيسي في الإنتاج هي المعرفة؛
- الاهتمام باللاملموس كالأفكار والعلامات التجارية بدلاً من الآلات والأصول المالية؛
- أنه شبكي نظراً لتطور وسائل الاتصالات الحديثة؛
- أنه رقمي مما يؤثر بشكل كبير على حجم وخزن ومعالجة المعلومات؛
- أنه افتراضي فمع الرقمنة وشبكة الأنترنيت أصبح العمل الافتراضي حقيقة ممكنة؛
- تضاؤل قيود الزمان والمكان وانخفاض التكلفة في ظل التطورات التكنولوجية الجديدة؛
- انتشار الأسواق الإلكترونية التي تتميز بسرعة تدفق المعلومات عن المنتجات وخاصة أسعارها؛
- تدعيم الوعي بالقضايا الأخلاقية لدى الأفراد والمؤسسات نتيجة للتدفق الحر للمعلومات عبر الشبكة الإلكترونية.

كما يتمتع اقتصاد المعرفة بسمات عديدة أهمها:[6]

- مرونة فائقة وقدرة على التلاؤم والتكيف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية التي يتسارع معدل تغيرها ويتكاثف حجم تأثيرها؛
- يملك القدرة الفائقة على التجدد والتواصل الكامل مع غيره من الاقتصاديات التي أصبحت تتطلع إلى الاندماج فيه، حتى أنه يصعب فصله عنها أو الحديث عنه من دونها أو الإشارة إليها من دون أن يكون له موقفاً منها؛
- يملك القدرة على الابتكار وإيجاد وتوليد وتوالد منتجات فكرية ومعرفية وغير معرفيه جديدة تماماً لم تكن تعرفها الأسواق من قبل، كما أنه يساعد على خلق وإيجاد المنتجات غير المسبوقة والأكثر إشباعاً وإقناعاً للمستهلك والموزع والمتعامل معه وفيه وبه؛
- مجالات خلق القيمة المضافة فيه متعددة ومتنوعة وممتدة، ومتجددة وذات طبيعة تزامنية متدفقة، وهي وإن كانت تناسبية المضمون والمحتوى، فإنها في الوقت ذاته ثرية وغنية وتكاد تكون لا نهائية، وتعطي تأثيرها المحفز على مجالات هذا الاقتصاد كافة؛
- لا توجد موانع للدخول إليه، ولا توجد أبواب مغلقة عليه، بل هو إقتصاد مفتوح بالكامل، ومن ثم لا توجد فواصل زمنية أو عقبات مكانية أمام من يرغب في التعامل معه وبه، بل كل الذي يحتاج إليه معرفة عقلية وإرادة تشغيلية ووعي كامل بأبعاد وجوانب هذا الاقتصاد ومسؤولية الالتزام التقاني بكل ما فيه، واحترام دقيق لحقوق الأطراف المختلفة؛
- أنه قائم على ذاته وعلى علاقاته مع الاقتصاديات الأخرى وهو في علاقاته وارتباطاته دائم الحركة والبحث عن أصحاب المواهب والأفكار الجريئة وأصحاب العقول الخلاقة، ومن ثم فإن الصراع عليها يعتمد على قدرة المشروعات ونظم المعلومات على جذب هذه العقول وتوظيفها.

**ثالثا: أهمية اقتصاد المعرفة**

لقد أصبح اقتصاد المعرفة الجديد حقيقة ملموسة ينمو بمعدلات سريعة ويتفوق على الاقتصاديات الأخرى كافة وبشكل غير مسبوق، سواء من الناحية الكمية المحسوسة أو من الناحية النوعية الملموسة، فقد تزايدت أهميته وتأكدت من خلال الدور الواضح الذي تؤديه المعرفة في تحديد طبيعة الاقتصاد ونشاطاته، وفي تحديد الوسائل والأساليب والتقنيات المستخدمة في هذه النشاطات، وفي توسعها وفي ما تنتجه وتلبيه من احتياجات وماتوفره من خدمات، ومن ثم في مدى ما تحققه من منافع وعوائد للأفراد والمجتمع، وبما يحقق للاقتصاد تطوره ونمو. وتبرز أهميته من خلال ما يلي:[7]

- أن المعرفة العلمية التي يتضمنها تعتبر الأساس في توليد الثروة وتراكمها؛
- مساهمته في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية وتخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة، وبالأخص في المجالات الصناعية التي تبرز فيها صناعات الأجهزة والمعدات الالكترونية الدقيقة وأجهزة الحاسوب وبرمجياته؛
- مساهمته في توفير مناصب العمل في المجالات التي يتم فيها استخدام التقنيات المتقدمة التي يتضمنها، هذه المناصب تتسع باستمرار للعاملين الذين لديهم مهارات وقدرات علمية متخصصة؛
- مساهمة معطياته وتقنياته في توفير الأساس المهم والضروري للتحفيز على التوسع في الاستثمار، وخاصة الإستثمار في المعرفة العلمية والعملية من أجل تكوين رأس مال معرفي يساهم في إنتاج معرفي متزايد؛
- مساهمته في تحقيق تغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد مثل: الأهمية النسبية للانتاج المعرفي وزيادة الاستثمار في المعرفة لزيادة رأس المال المعرفي وزيادة الأهمية النسبية للعاملين في مجالات المعرفة المرتبطة باستخدام التقنيات المتقدمة وزيادة الأهمية للصادرات من المنتجات المعرفية.

كما تتجلى أهمية اقتصاد المعرفة من خلال الفوائد المختلفة التي يحققها والتي منها:[8]

- يرغم المؤسسات على التجديد والابتكار؛
- يقوم على نشر المعرفة وتوظيفها وإنتاجها؛

- يحقق التبادل إلكترونيا؛
- يحقق مخرجات ونواتج تعليمية مرغوبة وجوهرية؛
- يعطي المستهلك ثقة أكبر وخيارات أوسع.

**رابعا: مؤشرات اقتصاد المعرفة**

صنفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مؤشرات اقتصاد المعرفة إلى أربع فئات مختلفة وهي كالتالي:[9]

**1. مؤشرات العلم والتكنولوجيا:** وتتمثل في البيانات المتعلقة بالأبحاث والتنمية وإحصائيات براءات الاختراع والمنشورات العلمية وميزان المدفوعات التكنولوجية ومؤشرات التخصصات العلمية والتكنولوجية.

**2. المؤشرات عن البحوث حول تنظيم نشاطات الإبتكار:** وتتمثل في البحوث الخاصة بالتملك التكنولوجي كطرق حماية الابتكارات التكنولوجية، النفاذ إلى نتائج الأبحاث في الجامعات والمختبرات ومصادر الابتكار إلى جانب البحث الجماعي حول الابتكار ومهاراته.

**3. المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية:** إن للمتغيرات المتعلقة بالمصادر البشرية لاقتصاد المعرفة أهمية كبيرة، رغم ذلك مازال هنالك القليل من المؤشرات المعروفة جدا لدراسة هذا البعد من اقتصاد المعرفة وذلك يعود من جهة إلى نقص الأعمال في هذا المجال، ومن جهة أخرى إلى صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة، ولمؤشرات الموارد البشرية مصدران رئيسيان هما البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب والبيانات المتعلقة بالكفاءات.

**4. مؤشرات نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** مع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، التقى الاقتصاد المرتكز على المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة، مما أدى إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيات الجديدة. وبالتالي فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحتل مكانا جوهريا في اقتصاد المعرفة لأسباب عديدة، فمن جهة يتم إنتاج هذه التكنولوجيا في قطاع يكون فيه نشاط الابتكار مكثفا ومن جهة أخرى فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي دعامة لترميز المعارف.

من خلال هذه النظرة على إقتصاد المعرفة ومن خلال توجهات الإقتصاد العالمي نحو التكامل ستجعل المنافسة الحادة تستند بدرجة كبيرة على المعرفة والمعلومات.

## المحور الثاني: اقتصاد المعرفة في الجزائر

لقد أدّت ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى ميلاد اقتصاد جديد هو اقتصاد المعرفة والذي يعتبر البوابة للألفية الثالثة، ويشهد الاقتصاد الجديد تطورًا هائلا في الدول المتقدمة نظرًا للإنجازات الجبارة الّتي تمّت في مجال التكنولوجيا والاستثمار في الرأسمال البشري.

أمّا بلادنا الجزائر فلا تزال بعيدة كل البعد عن ما يحدث من حولها من تطورات في هذا الصدد، وهي بالطبع لا تملك خيارا غير الاندماج في اقتصاد المعرفة لدفع عجلة التنمية التكنولوجية بها وأيضا وضع حد لهجرة الأدمغة ومحاربة القرصنة التقنية إلى غير ذلك من إجراءات الّتي تصبّ في هذا المجال، وهو ما سنقوم بدراسته من خلال هذا المحور من الورقة البحثية.

**أولا: المتطلبات الاساسية للاندماج في اقتصاد المعرفة**

إن المتطلبات الأساسية للاندماج في اقتصاد المعرفة يتم تحديدها من خلال اعتبار المعلومات أو المعرفة موردا اقتصاديا تحاول المؤسسات العمل على استغلاله والانتفاع به، ومن خلاله تساهم أيضا في تحسين الاقتصاد الكلي لدولها، إضافة إلى ظهور قطاع المعلومات باعتباره إحدى القطاعات الاقتصادية الحيوية.إن هذا يؤكد على أن العامل الأساسي المحدد للقوى الاقتصادية لم يعد الأرض كما كان في الاقتصاد الزراعي، ولا صاحب رأسمال اللازم لانتاج السلع كما هو الحال في الاقتصاد الصناعي، وإنما أصبح المورد المعلوماتي أو المعرفي، الذي يعتبر ضروري لابتكار المستحدثات وجعل الإنتاج اكثر فاعلية ، كما نجد أن نمو هذا القطاع هو أسرع من

نمو الاقتصاد الكلي. فقد قدر الاتحاد الدولي للاتصالات بعيدة المدى أن نمو قطاع المعلومات على المستوى العالمي نما بمعدل اكثر من ***5 %*** بينما معدل النمو في الاقتصاد العالمي بصفة عامه كان اقل من ***3 %*** [10].

وتتمثل المتطلبات الأساسية لاقتصاد المعرفة والتي بدونها لا يتحقق الترابط بين المعلومات من جهة والنشاط الاقتصادي من جهة أخرى في العناصر التالية:[11]

**1. الإبتكار (الإبداع):** ويعبر عن نظام فعال من الروابط التجارية بين المؤسسات الإنتاجية من جهة، والأكاديمية ومراكز البحث والتطوير وغيرها من المؤسسات المتصلة بمواكبة ثورة المعرفة المتنامية والمتجددة التي تستوعبها وتستجيب لها من جهة أخرى، إن هذا يغير من وظيفة مؤسسات التعليم من التعليم لغرض التعليم إلى تسويق المعرفة للإنتاج.

**2. تعليم مرن ومنظومة بحث متطوران:** المقصود بالتعليم الايجابي والمرن هو ذلك الذي يمكن الدولة من تطبيق استراتيجية التحول نحو اقتصاد المعرفة والذي يساهم وبشكل فعال في رفع الانتاجية والدخول في المنافسة الاقتصادية. ويتعين هنا على مؤسسات التعليم والبحث توفير رأس المال البشري بشكل قوى عاملة ماهرة ومبدعة مؤهلة لتحويل معارفها إلى تكنولوجيا معلومات واتصالات متطورة ودمجها بالعمل مع ازياد الحاجة المستمرة الى المهارات الابداعية في مناهج التعليم والتدريب والتأهيل المستمرين، فضلا عن فتح قنوات للاتصال والتعاون وبأشكال مختلفة مع الجامعات المتطورة، كل هذا يتطلب تطوير السياسات التعليمية لجعل مخرجات التعليم قادرة على التعامل مع تكنولوجيا المعرفة والاتصالات، كما يجب أن تكون مختلف نواحي المعرفة الجديدة من اهتمام الدولة، بالإضافة الى توفير فرص التدريب وبشكل متكافئ للجميع وبشكل اجباري وتوفير فرص الاستثمار في مجال التدريب.

وتسعى العديد من دول العالم الى بلوغ مستويات متقدمة من المعارف لتكريسها خدمة للاقتصاد ويتضح ذلك من خلال التخصيصات المتزايدة على البحث والتطوير، كما هو مبين في الجدول رقم (**01**)، فالتوجه الجدي للدول المختارة في الانفاق على البحث والتطوير بهدف الوصول الى المعلومة الجديدة واعداد الاطارات المناسبة لتوظيفها في العمل، فقد زادت نسبة الانفاق في أغلبية دول العالم المختارة خلال الفترة **2007-2013**، وذلك رغم ضآلة التخصيص في هذه الدول لأنشطة البحث والتطوير، وهذا ما يؤكد على جدية هذه الدول في المضي قدما في تطوير وإدخال المعرفة.

**الجدول رقم (01): الانفاق على البحث والتطوير كنسبة % من الناتج المحلي الاجمالي في بعض دول العالم خلال الفترة (2007-2013)**

**الوحدة: مليار دولار**

| الدولة | 2007 | 2009 | 2011 | 2013 |
|---|---|---|---|---|
| الأرجنتين | 0.40 | 0.48 | 0.52 | 0.58 |
| البرازيل | 1.11 | 1.15 | 1.20 | 1.15 |
| كندا | 1.92 | 1.92 | 1.79 | 1.63 |
| الصين | 1.40 | 1.70 | 1.84 | 2.08 |
| مصر | 0.26 | 0.43 | 0.53 | 0.68 |
| فرنسا | 2.02 | 2.21 | 2.19 | 2.23 |
| المانيا | 2.45 | 2.73 | 2.80 | 2.85 |
| اليابان | 3.46 | 3.36 | 3.38 | 3.47 |
| ماليزيا | 0.61 | 1.01 | 1.06 | 1.13 |
| المكسيك | 0.37 | 0.43 | 0.42 | 0.50 |
| جمهورية كوريا | 3.00 | 3.29 | 3.74 | 4.15 |
| الاتحاد الروسي | 1.12 | 1.25 | 1.09 | 1.12 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| جنوب افريقيا | 0.88 | 0.84 | 0.73 | 0.73 |
| تركيا | 0.72 | 0.85 | 0.86 | 0.95 |
| المملكة المتحدة | 1.69 | 1.75 | 1.69 | 1.63 |
| الولايات المتحدة الامريكية | 2.63 | 2.82 | 2.77 | 2.81 |

**المصدر**: **تقرير اليونسكو للعلوم حتى عام 2030**، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، يوليو 2015، ص9.

**3.التغيير التكنولوجي:** حيث أن دخول تكنولوجيا المعلومات والموارد، لتكون البنى التحتية قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسهل عملية نشر وتجهيز المعلومات والمعارف. إن من اولويات متطلبات اقتصاد المعرفة، خدمات بريدية ومصرفية متطورة ومضمونة وسريعة فضلا عن شبكة طرق متطورة.

**4. نظام فعال للحوافز:** حيث يقوم على أسس اقتصادية متينة قادرة على توفير الأطر القانونية والسياسية الهادفة الى زيادة الانتاجية والنمو وجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة، وتخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات التكنولوجية وتسهيل الوصول إلى المعلومات التكنولوجية اللازمة مع المساعدة في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**5.** رفع القيود والصعوبات المفروضة على الحصول على مستجدات العلم والتقنية وتقديم التسهيلات في سبيل ذلك وتحقيق تكافؤ الفرص للباحثين أو للمركز البحثية مع تهيئة المستلزمات المادية والمالية.

**6.** تحرير التجارة وتدويل أنظمة الإنتاج وتسهيل دخول كل ما يتعلق بمنجزات العلم والتقنية، ورفع القيود الجمركية عن استيراد كل ما يتعلق بتقنيات الانتاج ومستلزمات البحث والتطوير.

**7.** تحرير حركة رأس المال ويتطلب ذلك إعادة أو هيكلة الاقتصاد والإنتاج والطاقة والمواصلات وباقي الأنشطة لضمان الاستمرارية دون تعقيدات روتينية.

في ظل توافر هذه المتطلبات لا بد من توفر أدوات مهمة لزيادة فاعليتها وديمومة نشاطها وسط أجواء من المواكبة والتي تعد بمثابة فرص تستثمر للتفاعل عالميا سواء في تسويق المعلومات والأفكار أو تسويق السلع والخدمات عبر السوق العالمي المفتوح في ظل اقتصاد المعرفة.

**ثانيا: أهمية اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة**

إن عالم اليوم يتميز بالتراكم المعرفي، فإن مجرد البقاء في وضع المتفرج أمرا لا يخدم مصالح الجزائر ومن الضروري البحث على توفير عوامل الاندماج في هذا النمط الجديد واستغلال جميع المصادر الممكنة لتكوين فرص حقيقية تسمح للجزائر بالاندماج في اقتصاد المعرفة ضمنة استراتيجية إقليمية ودولية.

فلعل أبرز معالم التغير المفاجئ والعميق في البيئة التي نعيش فيها اليوم، هو الشك الذي أصبح يعترينا في كثير من المسائل التي كنا نعتقد في الماضي بأنها مسلمات مفروغ منها. وينبع الاهتمام بهذه القضايا من إدراكنا بأن المبادئ والقناعات التي كانت تحكم تفكيرنا في السابق لم تعد صالحة للعالم المعاصر والتحديات المستقبلية. وهذا معناه أن المعارف تتغير وتتجدد وبحاجة إلى مواكبة وباستمرار، وأن أي تأخر يبعدنا عن الواقع ويعمق الفجوة بيننا وبين الأمم المتقدمة، فالتراكم المعرفي مهما بالنسبة لكل دولة وان اقتصاديات العصر خصصت فرعا مستقلا ببحث ويدرس سبل تنمية هذه الثروة والحفاظ عليها.

إن التحول نحو اقتصاد المعرفة بالنسبة للجزائر لا ينفصل عن نوعية الموارد البشرية كما أن المعادلة الاقتصادية التقليدية التي تحول الأرض والمال والعمالة إلى ثروة تصبح غير فعالة لأن التنافس العالمي في مجالات عدة من الاستثمارات أصبح يعتمد أكثر فأكثر على المهارة لإنتاج أكبر ما يمكن من رأس المال المعرفي المتاح الذي أصبح من آليات الاقتصاد في النمو وخلق الوظائف.

# الجزائر في ظل اقتصاد المعرفة "رؤية تشخيصية"

**د. عماري سمير**

إن للجزائر ميزة نسبية تفوق الثروة النفطية والغازية وتحتاج فقط إلى النظرة المتأنية وهي أنه مالا يقل عن أكثر من نصف السكان يصنفون في فئة الشباب وهي ثروة حقيقية، بحاجة إلى تمكينها من المعرفة الفعالة ذات الجودة العالية، والسؤال المطروح يكمن في كيفية تقديم أجود أنواع التعليم والمعرفة لهذه الفئة القادرة والمستعدة على الابتكار والتجديد بما يضمن تشغيل هذه الموارد بطريقة فعالة ومعرفية، فالأشخاص في مجال الأعمال اليوم لابد لهم من اكتشاف أو تطوير الطرق لتحسين أداء هذه الأعمال، وكما قيل لا ينتظرون المستقبل ليأتي ولكن يعملون له.

لاشك أن الغاز والنفط يقدمان ميزة تفضيلية في الوقت الحالي حتى في ظل تذبذب الأسعار ولكن الاقتصاد المبنى على المعرفة يمكن أن يقدم قيمة إضافية أكثر وبصفة دائمة. لذلك فإن الاهتمام بالمعارف عن طريق التدريب والتأهيل بالجودة العالمية العالية يجب أن يكون من أولويات الرؤية المستقبلية للسلطات المعنية وأن الاستثمار في الموارد البشرية يعد ضرورة ملحة أكثر من أي وقت، لبناء اقتصاد معتمد على المعرفة البشرية للمواطن الجزائري[12].

**ثالثا: معوقات اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة**

إن تقرير التنمية الإنسانية **الثاني** للمنطقة العربية الذي صدر سنة 2012 عن الأمم المتحدة جعل من مسألة المعرفة محور اهتمامه في سعيه لفهم أسباب تعثر التنمية في الدول العربية ومن بينها الجزائر. وقد أشار التقرير في معرض تحليله للأوضاع المعرفية إلى عوامل عديدة ربما كان أهمها طبيعة النظم السياسية التي تشكل اليوم في نظر البعض نقطة الضعف الرئيسية في حياة المجتمعات العربية على جميع الأصعدة، رغم أن هذه النظم ليست مستقلة تماما عن البنيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في هذه المجتمعات وهي المدخل الوحيد لفهمها ومفتاح معالجتها جميعا.

إذ تعمل الإدارة البيروقراطية المرتبطة بالحكم المطلق وانعدام المساءلة والمحاسبة السياسيين والتي سيطرت على الإدارة الاقتصادية الجزائرية لعقود طويلة على إضعاف الطلب الاقتصادي على المعرفة والتجديد العلمي والتقني بقدر ما تدعم اقتصاد المضاربة الذي يستفيد من الصلات الخاصة التي تقوم بين الإدارة ورجال الأعمال لفرض منطق الاحتكار.

وحتى عندما توجد قوانين تسمح ببعض المنافسة كما هو الحال اليوم بعد تطبيق مشاريع التعديل الهيكلي والإصلاح الاقتصادي والانفتاح، فإن فساد النظم المجتمعية والسياسية الذي يتجلى في التفاهم العميق بين النخب السياسية ونخب رجال الأعمال يقود إلى تكوين شبكات مصالح قوية تتقاسم المنافع والمصالح فيما بينها على الطريقة المافيوية.

وفي غياب المنافسة النزيهة بين الشركات المنتجة لا يبقى هناك سبب لتنمية الطلب على الخبرة والتقانة، إذ تبقى العلاقات العامة والزبائنية بين رجال الأعمال ورجال السلطة أكثر فائدة من تحقيق أي تقدم في الإنتاجية أوفي الإدارة الاقتصادية.

ومما يضاعف من أثر هذه الإدارة البيروقراطية على التنمية المعرفية وفرة الموارد الريعية وارتفاع نصيبها في الناتج المحلي وفي تغذية ميزانية الدولة معا، نتيجة الاعتماد المتزايد على تصدير المواد الأولية واستغلال الثروات الطبيعية، الأمر الذي تشجع على استسهال استيراد الخبرة والتقنيات الجاهزة بدل من العمل على إنتاجها، كما تشجع أحيانا على تفضيل الخبرة والتقنيات الأجنبية الجاهزة على التقنيات المحلية التي تحتاج إلى الاستثمار والرعاية الأولى[13].

**رابعا: تحديات امام اقتصاد المعرفة في الجزائر**

يواجه الاقتصاد الجزائري إزاء اقتصاد المعرفة تحدياً صعبا، يتمحور حول إمكانية نهوضه من كبوته ليواكب الاقتصاديات البازغة كما في الصين والهند على الأقل. كما تتجلى أهم التحديات فيما يسمى بالبنية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، والمتمثلة في الآتي:

- نمط الإنتاج المعتمد بشكل كلي ومباشر على النفط (استخراج النفط)؛
- تركز الإنتاج في الأنشطة الأولية (الزراعة، السلع الاستهلاكية)، مما يعني انخفاض الطلب على المعرفة والاستثمار فيها، وبالتالي تعطيل منظومة المعرفة وافتقار النشاط الاقتصادي لها؛

- تدني معدل النمو الاقتصادي وصغر حجم الناتج المحلي الإجمالي؛
- أكثر المشروعات صغيرة وغير نظامية وتقليدية وفاقدة للصلة بينها، وكثافة المعرفة مما يؤدي إلى تدني القيمة المضافة للابتكار والمعرفة في العملية الإنتاجية لتلك المشروعات؛
- تدني مستوى التنافسية للاقتصاد الجزائري بسبب استحواذ القطاع العام على النشاط الاقتصادي وغياب الشفافية والمساءلة وقلة الانفتاح واعتماد الحماية، مما أدى إلى إضعاف حافز الإنتاجية وتوظيف المعرفة في هذا الشأن؛
- إنخفاض الإنتاجية للعامل في الجزائر مثلما هو الحال في باقي الدول العربية، فالبيانات تشير إلى أن إنتاجية العامل في الدول العربية تقل عن نصف مستواها بالمقارنة ببعض الدول مثل كوريا والأرجنتين؛
- سوء توزيع الدخل والثروة والذي يؤثر جوهرياً على النمو الاقتصادي وعلى تخصيص الموارد لاكتساب المعرفة، وهذا ما يفسر ضعف الترابط بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في الجزائر، ولذلك فإن طبيعة النمو الاقتصادي الذي ساد عقب الطفرة النفطية يوصف بأنه:[14]

**النمو القاسي**: والذي يجسد حالة استفادة شريحة الأغنياء والميسورين من عوائد النمو، بينما يقبع الملايين من أفراد المجتمع عند المستويات المتدنية للمعيشة والفقر المدقع مثلما حصل في: البرازيل، المكسيك...الخ.

**النمو الخانق**: توصيف لحالة النمو الاقتصادي الذي لا يصاحبه توسع في المناخ الديمقراطي وتمكين المرأة، وهذا النوع من النمو الاقتصادي ساد في العديد من البلدان التي تقدمت خطوات في الجانب الاقتصادي لكن أنظمتها السياسية اتسمت بالقمع واضطهدت الأصوات الداعية لمزيد من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومن أمثلة ذلك: تشيلي، جنوب افريقيا...الخ.

بالإضافة الى ماسبق هناك تحديات أخرى أمام اقتصاد المعرفة في الجزائر نذكر منها:[15]

**1. القرصنة التقنية**: (المتمثلة في نسخ محتويات الأقراص المضغوطة ***CD*** من برامج كمبيوتر، موسيقى، وأفلام...)، وهي تشكل خطرا كبيرا يهدد الملكية الفكرية إذ أنّها تمثل انتهاكًا لحقوق الغير، تلحق بهم الضرر وتمنعهم من استيفاء حقوقهم كاملة، وهي تستخدم من أجل ذلك نفس الوسائل التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة والمتمثلة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

إنه من السهل حماية ملكية الأشياء من معدات وموارد طبيعية، لكن الأمر أكثر تعقيدًا بالنسبة لحماية الملكية الفكرية، والحديث اليوم عن حقوقها ليس على الهامش وإنّما في الصميم، فبدون تشريع واضح عملي وسهل التطبيق بخصوص الملكية الفكرية ستهزّ أركان الرأسمالية القائمة على المعرفة.

**2. هجرة الأدمغة**: تمثل ظاهرة هجرة الأدمغة نزيفا حقيقيا يكبد البلد الأصلي خسائر اقتصادية جد معتبرة، حيث أن النفقات الطائلة التي خصّت للاستثمار في الرأسمال البشري لم يجن منها البلد العائد المنتظر. ولأنّ اقتصاد المعرفة يقوم أساسًا على الرأسمال البشري، فهو مهدّد بشكل مباشر بظاهرة هجرة الأدمغة خاصة في مجال التكنولوجيا، وهو بذلك يواجه بذاته تحديًا صعبًا لا مناص من اتخاذ قرارات عملية استرجاع تلك العقول المهاجرة والحفاظ على العقول آلتي لم تهاجر، وذلك من خلال توفير الظروف الملائمة التي تهيأ لهذه الطاقات البيئة الملائمة للعمل والإبداع.

إن المفارقة التي يستدعي الأمر الوقوف عليها هي كون الدول المتقدمة تدرج ضمن بنود استراتيجياتها لتسريع خطاها في اقتصاد المعرفة عامل استقطاب "**العقول**" من الخارج خاصة من الدول النامية من خلال توفير أحسن الامتيازات، وقد نجحت إلى حدّ كبير في ذلك، بينما تعجز الدول التي تنطلق منها هذه العقول في وضع حدّ لهذا النزيف الهائل لرأسمالها البشري. وبالتالي إذا كان من شروط الاندماج في اقتصاد المعرفة الاستثمار في الرأسمال البشري فإنّه من باب أولى تبّني استراتيجية عملية لمنع أو تقليص ظاهرة هجرة الأدمغة من خلال توفير ما تفتقده هذه الأخيرة في بلدها الأم وتجده في المهجر.

**خامسا: السياسات المتبعة من طرف الجزائر لمواجهة تحديات اندماجها في اقتصاد المعرفة**

بغية ضمان دخولها في عصر المعلومات ومواكبة التطورات العالمية الهائلة للوصول في أقرب الآجال إلى بناء مجتمع المعرفة، والاندماج التدريجي المدروس في اقتصاد المعرفة، ورغبة منها سعت الدولة الجزائرية إلى ترقية أنشطة إنتاج المعرفة، بهدف جعلها في خدمة المصالح الاقتصادية والاجتماعية، من خلال العمل على برمجة عدد من العمليات التي نوجز أهمها فيما يلي:[16]

1. **الجانب التنظيمي**: وذلك عن طريق:

– إعادة تنشيط المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني بصفته الهيئة المكلفة بتحديد التوجهات الكبرى للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛

– إنشاء مخابر وفرق بحث مختلطة مع القطاعات الأخرى للإقتصاد قصد تشجيع عملية تثمين نتائج البحث العلمي؛

– مساعدة الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث للدخول في المرحلة العملية، والإنطلاق الفعلي في أداء مهامها؛

– نشجيع إنشاء وحدات ومخابر البحث في المؤسسات المنتجة عمومية كانت أوخاصة.

2. **الجانب التمويلي**: يتعين رفع مستوى التمويل المخصص لأنشطة البحث في حدود 1% من الناتج الوطني الخام، وذلك قصد:

– تجهيز مراكز ومخابر البحث بالمعدات العلمية والتقنية المتخصصة؛

– وضع آليات مالية لتشجيع العاملين في قطاع البحث والتطوير؛

– تمويل المشاريع المتبقية التي تحتوي عليها البرامج الوطنية للبحث؛

– إنشاء هياكل جهوية لإحتضان وتسيير التجهيزات العلمية الكبرى الممكن إستعمالها جماعيا من طرف مختلف مؤسسات البحث.

3. **جانب الموارد البشرية**: وذلك بإتخاذ الإجراءات والتدابير التي من شأنها توفير بيئة مواتية تؤهل الباحثين على توظيف طاقاتهم بشكل أمثل. وفي هذا النطاق من الأهمية بمكان القيام بما يلي:

– الإسراع في إصدار القانون الخاص بالباحث؛

– إتخاذ الإجراءات التحفيزية ذات الطابع المادي والمعنوي لتشجيع أساتذة التعليم العالي، وجلب حاملي الشهادت إلى مهنة البحث؛

– المساعدة المالية والمعنوية للباحثين وللأساتذة الباحثين من أجل نشر نتائج بحوثهم؛

– تحسين الظروف المهنية والإجتماعية للباحثين.

4. **جانب الاستغلال والتثمين**: ويتم ذلك عن طريق:

– دعم الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث؛

– وضع الإطارالملائم لمساعدة هيئات البحث والباحثين على إنشاء المؤسسات المبدعة؛

– إتخاذ إجراءات تحفيزية ذات طابع جبائي لصالح المؤسسات الإقتصادية التي تستثمر في أنشطة البحث؛

– إصدار تشريعات حول الملكية الصناعية ضمن البحث العمومي.

وفي الأخير فإنه فلا بد للجزائر من رسم سياسات اضافية واضحة، وذلك ضمن استراتيجية شاملة وجادة لتدارك التأخر الكبير عن الركب العالمي، والمتجه بسرعة قياسية نحو اقتصاد المعرفة والمعلوماتية والطرق السريعة للمعلومات.

**الخاتمة والتوصيات:**

في ختام هذه الورقة البحثية نؤكد على أن الجزائر بإمكانياتها الهائلة وثرواتها البشرية والمادية المعتبرة غير عاجزة على إحداث نقلة نوعية تضمن لها عودة قوية على الساحة الاقتصادية العالمية واندماجا إيجابيا في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، كما يمكن لها الاعتماد على الدول المتقدمة وتبادل الخبرات معها في هذا المجال على اعتبار أن إقتصاد المعرفة هو القطاع الاقتصادي الوحيد القائم بذاته وهو القاسم المشترك للقطاعات الأخرى.

إن الجزائر مطالبة بأن تدخل القرن الجديد وهي تمتلك كل مقومات الولوج إلى اقتصاد المعرفة باقتدار، ويمكنها تحقيق ذلك من خلال جملة من الأمور الواجب تحقيقها، والتي منها ما نبرزه من خلال التوصيات التالية:

- ✓زيادة الوعي بأهمية أنشطة البحث والتطوير مع ترقية أنظمة المعلومات لدى مراكز البحث؛
- ✓زيادة المخصصات المالية لهيئات ومراكز البحث لدعم مشاريع البحوث؛
- ✓ تدعيم مراكز البحث وتطوير إحتياجاتها من العنصر البشري مع الإلتزام بتنفيذ برامج التدريب والتأهيل مواكبة المستجدات؛
- ✓توفير بيئة عمل مناسبة للباحثين مع تشجيعهم على الإبداع والتجديد من خلال التحفيزات المادية والمعنوية؛
- ✓العمل على إيجاد آليات الربط بين مراكز البحث والقطاعات الإقتصادية؛
- ✓تشجيع القطاع الخاص على دعم والإستفادة من نتائج البحث والتطوير، من خلال بعض المزايا والتحفيزات المالية والجبائية؛
- ✓العمل على تنسيق جهود الجهات المعنية بالبحث في الدول العربية من خلال مشاريع مشتركة، وورشات عمل، وحلقات نقاش والربط الشبكي للمعلومات؛
- ✓إيجاد الإطار القانوني لحماية حقوق المخترعين ومصالحهم؛
- ✓ تحفيز مبادرات وطنية لإحداث حدائق أو أقطاب أو مدن تكنولوجيا؛
- ✓إعادة هيكلة منظومة العلم والتكنولوجيا للإنتقال بها إلى نظام وطني للإبتكار والإبداع، مستفيدين من التجارب الناجحة؛
- ✓ لا بد أن ينظر إلى إقتصاد المعرفة على أنه إقتصاد جدير بالاهتمام من قبل السلطات العليا، باعتباره من أبرز وأهم قطاعات التنمية لأي مجتمع معاصر وبالأخص المجتمعات النامية، كما أن المعرفة أصبحت أهم عنصر من عناصر الإنتاج؛
- ✓ إتاحة الفرصة للاستثمارات التي لا تمتلك رؤوس أموال هائلة ولكنها تمتلك القدرة على على العمل في اقتصاد المعرفة، مما يشكل فرصة جيدة للجيل الجديد من المستثمرين وتستفيد من شبكة الأنترنيت واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- ✓ توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتمكين الأفراد من الوصول إليها في أي وقت ومكان بسهولة ويسر، وتخصيص جزء مهم من استثماراتها للبحث العلمي والابتكار؛
- ✓ ضرورة تطوير النظام التعليمي، بحيث يكون قادرا على تشجيع وتنمية القدرات وحل المشكلات والإبداع والإبتكار، أي خلق جيل قادر على إيجاد المعلومة وتنظيها وإدارتها وتحويلها إلى معرفة؛
- ✓ الإهتمام بتكنولوجيا المعلومات من قبل مختلف القطاعات الاقتصادية باعتبارها أساس استمرار الاقتصاد الحالي ونموه؛
- ✓ توفير البنية التحتية لاقتصاد المعرفة والمتمثلة بشبكات الاتصالات التي تقوم عليها كافة النشاطات الاقتصادية.

**الهوامش:**

1. ***Parken, Michael ,Economics ،Addison-Wesley, Reading, Massachusetts, 2000, P.440.***

2. مؤتمن منى، **دور النظام التربوي الأردني في التقدم نحو الاقتصاد الصناعي**، رسالة المعلم، المجلد 43، العدد01، عمان، الأردن، 2004، ص23.

3. نجم عبود نجم، **إدارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص187.

4. سالمي جمال، **أثر التنمية البشرية المستدامة في تحسين فرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة**، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية،جامعة ورقلة، الجزائر، 2004، ص5.

5. محمد جاسم، أحمد شاكر، **انعكاسات اقتصاد المعرفة على الأنشطة التسويقية**، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الخامس حول اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، 2005، ص13.

6. ***David Begg, Economics, The McGraw-Hill Companies, London, 2003, P.89.***

7. فليح حسن، **إدارة المعرفة**، عمان، الأردن، 2007، ص22.

8. الهاشمي عبد الرحمن، العزاوي فايزة محمد، **المنهج والإقتصاد المعرفي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص18.

9. كورتل فريد، موساوي زهية، **الإدارة الفعالة للمعرفة: مصدر لتحقيق الميزة التنافسية في ظل المحيط الإقتصادي الجديد**، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الخامس حول اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، 2005، ص12.

10. سلوى أمين السامرائي، **رؤية تشخيصية للمجتمع المعرفي في ظل اقتصاد المعرفة**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 49، المجلد 14، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء الخاصة، 2008، ص96.

11. صاحب نعمة عبيد، من الاقتصاد السلعي الى إقتصاد المعرفة، ملف محمل من الأنترنيت: ***http://www.iasj.net***

12. أحمد لعماري، **التجديد وفرص اندماج الجزائر في إقتصاد المعرفة**، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية،جامعة ورقلة، الجزائر، 2004، ص ص8،9.

13. المرجع نفسه، ص 10.

14. محمد جبار طاهر الشمري، **دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الإقتصادي: مصر نمودجا**، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الكوفة، ص 13.

15. بوطالب قويدر، **الإندماج في اقتصاد المعرفة: الفرص والتحديات**، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية،جامعة ورقلة، الجزائر، 2004، ص ص 5،6.

16. محمد قويدري، **واقع وآفاق أنشطة البحث والتطوير في بعض الدول المغاربية**، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية،جامعة ورقلة، الجزائر، 2004، ص ص11،12.